ISSN :1112-4377 مجلة المعيار
مجلد: 23 عدد: 47 السنة: 2019

البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية:المنطلقات والأهداف

The Religious Dimension in Iranian Foreign Policy towards the Arab Region: Starters And objectives

د.الوليد أبوحنيفة[1]
جامعة الجزائر 3
sneider—25@live.com

تاريخ الوصول: 2018/09/17/ القبول: 2019/05/27/ النشر على الخط:2019/06/15
Recieved: 17/09/2018/ **Accepted**:27/05/2019/ **Published online**:15/06/2019

الملخص:

ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط على مجموعة من المحددات والمرتكزات التي تبلورت مند قيام الثورة الإسلامية عام 1979، والسجال الذي أثير داخل دوائر صناعة القرار في إيران بين المؤسسات الثورية والمؤسسات الدستورية، ومن هذه المحددات، المحدد الديني باعتبار الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل قلب العالم الإسلامي الشيعي، وما يترتب عن ذلك من مسئوليات أخلاقية مباشرة في العمل على نشره والدود عنه، خصوصا في ظل الشعارات التي حملها قادة الثورة، والداعية إلى نصرة المستضعفين ومحاربة الاستكبار،فضلا عن ضرورة إحياء الإسلام الحقيقي الشيعي. وهو ما أعطى لسياستها الخارجية بعدا دينيا مذهبيا، ومحركا رئيسيا لتحركاتها في المنطقة العربية، وذلك بغية تحقيق الأهداف التي رسمها متخذو القرار الإيراني.

الكلمات المفتاحية:الدين، السياسة الخارجية، إيران، المنطقة العربية، المذهبية.

Abstract

Iran's foreign policy in the Middle East is based on a set of determinants that emerged from the Islamic Revolution of 1979 and the controversy that arose within Iran's decision-making circles between revolutionary institutions and constitutional institutions. The Islamic Shiite, and the consequent moral responsibility directly in the work on the dissemination of the words, especially in light of the slogans carried by the leaders of the revolution, calling for the support of the vulnerable and fighting arrogance, as well as the need to revive the real Shiite Islam. Which gave its foreign policy a religious and religious dimension, and a major engine of its movements in the Arab region, in order to achieve the goals set by the Iranian decision makers

Keywords: Religion, Foreign policy, Iran, Arab region, Sectarianism.

المؤلف المرسل: الوليد أبو حنيفة ، الإيميل: **sneider—25@live.com**

-

مقدّمة:

وضعت الثورة الإيرانية عام 1979 نهاية للملكية، ومهدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد قائم على مجموعة توجهات جديدة ومغايرة، حيث برز في الخطاب السياسي الإيراني النزعة إلى أسلمة التوجهات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، وهذا ما يمكن ملاحظته في محتوى الدستور الإيراني الذي خصص هامشا كبيرا للبعد الديني، وجعله أحد المقومات الرئيسية للجمهورية الإيرانية بإضافة كلمة الإسلامية. فقد عمل النظام الجديد الذي أفرزته الثورة والقائم على حكم رجال الدين الشيعة، على إضفاء الصبغة الدينية في كل مخططاته ومبادئه، وذلك من أجل خدمة مصالحه الوطنية وتعزيز حضوره في المنطقة الشرق الأوسطية عموما، و في الدول العربية خصوصا، خاصة دول الجوار الجغرافي التي يشترك معها في حدود مباشرة، أو تلك التي تعرف تنوعا مذهبيا وطائفيا، وهذا عبر تحريك و تعبئة الاختلافات المذهبية لخدمة أجنداتها و مشاريعها التوسعية في الوطن العربي. وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:**"كيف يؤثر البعد الديني في الوحدة القرارية الخارجية في ظل الطموح الإيراني للتوسع في المنطقة العربية؟"**

و تندرج ضمن هده الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم المحددات التي تتحكم في إرساء السياسة الخارجية الإيرانية؟
- كيف تستطيع إيران في سلوكها الخارجي التوفيق بين الأبعاد الإيديولوجية والمصالح الوطنية؟
- ما هي آليات ووسائل البرنامج الإيراني في المنطقة العربية؟

ولفهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة تم تبني الفرضية التالية

- يلعب البعد الديني دورا محوريا في تحديد السياسات الخارجية الإيرانية تجاه دول المنطقة العربية

أهداف البحث: نحاول من خلال هده الورقة تقديم قراءة حول السياسة الخارجية الإيرانية من خلال البحث في أدواتها وإستراتيجيتها، وتفاعلاتها في المنطقة العربية ، بما يسمح بمعرفة مشروعها وتداعياته على المنطقة.

- إعطاء تصور عن كيفية توظيف الأبعاد القيمية، ومنها الدين في توجيه السياسة الخارجية لقوة إقليمية شرق أوسطية لها أهداف حيوية في المنطقة العربية، وذلك خدمة لغاياتها ومصالحها الحيوية.

محاولة تنبيه الرأي العام العربي بخطورة المشاريع التي تحاك ضده، ومنها المشروع الإيراني القائم ظاهريا على أهداف دينية شيعية، والرامي لدخول فكريا إلى العقل العربي سواء بالطرق النعمة، وفي حين أخر بالطرق الصلبة.

منهجية البحث:لكل دراسة منهج معين أو توليفة من المناهج المستعملة تقتضيها طبيعة الموضوع، وهي :

- المنهج التاريخي:استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي من خلال رصد أهم المراحل التي مرة بها السياسة الخارجية الإيرانية، مند انتصار الثورة الإيرانية ، وإلى غاية مرحلة الثورات العربية.

المنهج الوصفي:يتجلى استعمال المنهج الوصفي في هده الورقة البحثية من خلال سرد ووصف وتحليل أهم العناصر المرتبطة بالسياسة الخارجية عموما والبعد الديني تحديدا، والمبادئ السياسة الإيرانية تجاه الدائرة العربية.

و قد تم تقسيم الدراسة، إلى محورين:

المحور الأول:دو الدين في السياسة الخارجية الإيرانية

المحور الثاني:السياسة الخارجية في المنطقة العربية (الوسائل،الآليات،الأهداف)

المحور الأول:دو الدين في السياسة الخارجية الإيرانية

أولا: مكانة الدين في الفكر الإستراتيجي الإيراني و التوظيف السياسي له

شكلت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 أحد أبرز التحولات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط خلال النصف الأخير من القرن العشرين، فقد ترتب على قيامها إعطاء الحركة السياسية الدينية في المنطقة بشكل خاص قوة دفع كبيرة، إذ تصاعدت هذه الحركة في نفوذها السياسي والثقافي لتكون أحد قسمات البنية السياسية والاجتماعية في المنطقة، إذ أحيت الثورة الإيرانية وأفرزت مفاهيم تاريخية ومعاصرة كالمستضعفين والاستكبار وولاية الفقيه والثقافة الاستشهادية، وثنائية الشيعة والسنة والجدل المرتبط بهذا الموضوع، كما ذللت هذه الثورة على إشكالية التوفيق بين منظومة القيم الدينية والمفاهيم السياسية الغربية كالديمقراطية، وكيف استطاع نظام الثورة أن يكيف هذه المفاهيم بشكل منح النظام قدرا من المرونة دون أن يمنحه المرونة كلها. كما دلا على قدرة النظام الديني على أن يتعامل مع التعقيدات الدبلوماسية الدولية المعاصرة بشكل كان الكثيرون يعتقدون فيه أن الحركات الدينية بشكل عام غير مدركة للتعقيدات الهائلة في الواقع الدولي[1].

يتصف النظام السياسي الإيراني بسمته الدينية، فهو قائم على مبدأين أساسيين، الأول هو الحكومة الإسلامية، أما الثاني فهو ولاية الفقيه، ويتضح ذلك في مواد الدستور من خلال صياغتها وفق المنظور الشرعي، وفي إطار المذهب الرسمي للبلاد ألا هو المذهب الإثني عشري، حيث أشارت المادة الرابعة من الدستور إلى أن الموازين الإسلامية يجب أن تكون الأساس الذي تبنى عليه كافة القوانين والتشريعات والنظم في البلاد، وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بما في ذلك السياسة الخارجية[2].

و قد نصت المادة الخامسة من الدستور المتعلقة بولاية الفقيه على أنه " في زمن غياب الإمام المهدي، يكون الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل"[3]. فولاية الفقيه في الفكر الشيعي تعني باختصار أنها حكم الفقيه العادل الكفء، وتمنح الفقيه حق النصرة في أمور الأمة وتدبير شؤونها ورعاية مصالحها، بما يعود عليها بالنفع والخير. والفقيه هو الذي استكمل كل المواصفات والشروط ليصبح خلال ذلك وليا وحاكما على الأمة، ويعرف علي خامنئي الولاية بأنها:"ذات معنى عميق، وتعني في الأساس قرب الشيئين... ويعبر الإسلام عن الحكومة بكلمة الولاية، ويعبر عن الشخص الذي يكون على

---

[1] وليد عبد الحي،**مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020**(الجزائر:مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف،2008)،ص.3.

[2] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي،"تركيبة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية"،**مجلة دراسات إقليمية**،العدد.9(2008)،ص ص.157-181.

[3] محمد السعيد عبد المؤمن،**ولاية الفقيه بين النظرية و التطبيق**(القاهرة:زهدى للطباعة ،1991)،ص.50.

رأس الحكومة بكلمات الوالي والمولي[1]. وبموجب ذلك يضطلع المرشد الأعلى بصلاحيات ومسئوليات غير محدودة، إذ خوله الدستور قيادة القوات المسلحة والحرس الثوري، وعزل أي مسئول منتخب، ونقض التشريعات البرلمانية، واتخاذ قرار الحرب والسلم، فضلا عن تعيين المسئولين في بعض المؤسسات والوزارات الرسمية والسيادية[2]، وحق النقض في مؤسسات الدولة، لأن مشروعية الدولة مكتسبة من البعدين الديني والثوري، فيمكن له بمعية مؤسسة حرس الثورة نقض أي قرار تصدره مؤسسات الدولة، وذلك في إطار مرجعية الدستور، فرئيس الجمهورية لا يمكنه تنفيذ قراراته ما لم تكن متوافقة مع رؤية الحرس الثوري ومصادقا عليها من قبل المرشد الأعلى، فالدستور وحد الشرعيتين الدينية والثورية السياسية في قيادة واحدة تعبر عن مركب الشيعية الثورية. وقد انعكس هذا الدمج على احتزال دور المؤسسة الدينية في صناعة القرار في مؤسسة ولاية الفقيه، وانعكس كذلك على تحالفه مع مؤسسة الحرس الثوري ليمثلا تحالفا إستراتيجيا يمسك بمفاصل صنع القرار[3].

إن منصب الولي الفقيه يعكس في حقيقة الأمر الطبيعة المتشابكة والمعقدة للنظام الإيراني، فهو شكل من ناحية جوهر وأساس فكرة مفجر الثورة الإمام الخميني، ومن ثم فهو مؤسسة للثورة. ومن ناحية أخرى، فإن وجود مجموعة من القواعد الحاكمة للمنصب تولية ومراقبة وعزلا، بالإضافة إلى حقوق شاغله في رسم السياسة العامة للدولة وفق القواعد الدستورية، تجعلنا ننظر إليه من منظور الدولة التي تعمل من خلال مؤسسات مستقرة ومستمرة[4].

خير الحكومات عند الخميني (الولي الفقيه) هي الحكومة الإسلامية، إذأخد في الاعتبار أن مفهومه للحكومة الإسلامية يتجاوز معناها الشائع أي الوزارة أو السلطة التنفيذية، ويتطابق مع معنى نظام الحكم. ويرجع تفضيل الخميني للحكومة الإسلامية إلى ثلاثة اعتبارات أساسية حددها في كتابه الذي يحمل العنوان ذاته أي الحكومة الإسلامية، أولها يتعلق بتطبيق أحكام الإسلام في ظل استمرار غيبة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري الذي دخل غيبته الكبرى مند عم 256 هجري الموافق ل 874 ميلادي، حيث مر على الغيبة الكبرى له أكثر من ألف عام، وقد تدوم ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر، وفي طول هذه المدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة؟ ويعمل الناس ما يشاءون ؟.... يتساءل الخميني. أما الاعتبار الثاني والثالث فيتعلقان بتوحيد المسلمين وتحريرهم من الاستعمار وأذنابه، وحول هذا المعن يقول الخميني :"ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها من يد المستعمرين وإسقاط الحكومات العميلة لهم، إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية". والحكومة الإسلامية عند الخميني لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة، فهي تكتسب معنى خاص بقوله:**"هي دستورية، لكن لا بالمعنى الدستوري المتعارف عليه الذي يتمثل في النظام البرلماني أو المجالس الشعبية، وإنما هي دستورية بمعنى أن القائمين بالأمر يتقيدون بمجموعة الشروط و القواعد المبينة في القرآن والسنة"**[5].

ثانيا/ النظريات الدينية المفسرة لسياسة الخارجية الإيرانية:

[1] ستار جبار علاي،"دور المرشد الأعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية"،**المجلة السياسية و الدولية**،العدد.24(2014)،ص ص.104-149.

[2] راي تقية، ترجمة.أيهم الصباغ،**إيران الخفية**(الرياض:العبيكان للنشر،2010)،ص.37.

[3] سارة شريف،**المشروع الأسود بين إيران وإسرائيل**(القاهرة:كنوز للنشر،2016)،ص ص.70-71.

[4] أمل حمادة،**الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة**(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2008)،ص.304.

[5] نيفين عبد المنعم مسعد،**صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001)،ص.54.

1/نظرية تصدير الثورة:يرى الخميني أن شرعية الثورة الإسلامية الإيرانية تتمثل في منطق الحدود المفتوحة ، فولاية الفقيه لا تعرف ولا تعترف بالحدود والأطر الجغرافية، وأنها ليست محدودة بل تشمل مليار ونصف المليار نسمة أي ربع سكان الأرض، ولذلك ينبغي لهذه الثورة أن تنتقل إلى عموم البلدان الإسلامية من خلال التصدير لإحداث الانفجار العظيم بين الجماهير المستضعفة. فبحسب الخميني يجب بدل قصارى الجهد لتصدير الثورة إلى الأجزاء الأخرى من العالم، التي هي إحدى واجبات الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن الطبيعي أن تصدر الثورة إلى العراق أكثر من أي مكان أخر بوصفه مصدر الإلهام.

بينما يحدد رفسنجاني الوسيلة لتحقيق حلمه الإيديولوجي الذي يعتبر العراق أولى الخطوات الشرعية في هذا الاتجاه ، بقوله:"**يجب أن نصدد ضربة قوية، وأن نخطو نحو كربلاء والاقتراب من محور ثورتنا، وعن طريق القوة العسكرية نستطيع إصلاح العالم كله**".

عبر هذه النصوص التوصيفية وعشرات سواها، أصبح مفهوم تصدير الثورة هو الإطار الحركي لأيديولوجية ولاية الفقيه، وجوهر منطقها السياسي، وهو يمثل إستراتيجيتها أيضا. ولهذا يقول خامنئي :"إن النشاط الخارجي بالنسبة لنا ليس أمرا تكتيكيا فقط، بل هو جزء من سياستنا العامة ومن مهامنا الرئيسية"[1].

لقد أدان الخميني التفرقة ما بين هو سني وشيعي، ورأى أن الإيمان الإسلامي والاعتقاد في إله واحد هي عوامل وحدة أكثر منها عوامل اختلاف بين المسلمين. ويبدو أن الخميني أراد من خلال هذه الإدانة كسب العالم الإسلامي كنوع من أنواع الاستقطاب السياسي الشعبي. وبالإضافة لذلك هناك الفهم الإيراني لرسالة الإسلام العالمية وللنظام الدولي القائم مما جعل من تصدير الثورة مرادفا لإسلامية الثورة، ولكونها حركة المستضعفين صد المستكبرين كما صرح الخميني في عيد الثورة الأول "سوف نصدر ثورتنا للأركان الأربعة لأن ثورتنا إسلامية". ولا بد من الإشارة إلى أن دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية تضمن مبدأ تصدير الثورة، إذ جاء فيه"ومع الالتفات لمحتوى الثورة الإسلامية في إيران التي كانت تستهدف تحقيق النصر لجمع المستضعفين على المستكبرين، فإن الدستور سيعد الظروف لاستمرارية هده الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصا بالنسبة لتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية والشعبية لبناء الأمة الواحدة".

إلا أن إيران واجهت عزلة سياسية كانت نتيجة أو انعكاس لطبيعة هدا الهدف في سياستها الخارجية، والذي أثار جدلا و ردود أفعال غير مرغوبة إقليميا ودوليا بالتأكيد على المبادئ الثورية للثورة وأهدافها بغض النظر عن كل الاعتبارات الأخرى وخصوصا تجاه دول الجوار الجغرافي، واستخدام الدين كغطاء لهدف تصدير الثورة، و التي كانت تعبيرا عن إستراتيجية توسعية تنبع من الطموحات الإيرانية والتي حددت خارطة الجمهورية الإسلامية لتمتد من اندونيسيا حتى المغرب، ولتضم المسلمين في هذه المناطق وغيرها عن طريق استخدام كافة الوسائل وفرض السلطة وتأكيد الدور القيادي لإيران[2].

2-**نظرية أم القرى**: وضعها محمد لاريجاني، وتفترض بتحول الجمهورية الإيرانية إلى مركز الإسلام العالمي، تحت قيادة زعيم تكون له السلطة والصلاحية والولاية على الأمة الإسلامية جمعاء، باعتبار أن الدين والعقلانية والوجدانية تقتضي تشكيل امة

[1] **معجم الثورة الإيرانية المصطلحات السياسية(1979-1990)**،عبد الستار الراوي(عمان:دار عمار للنشر و التوزيع،2017)،"مادة تصدير الثورة"،ص ص.45-46.

[2] تاج الدين جعفر الطائي،**إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**(دمشق:دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع،2013)،ص ص.142-143.

إسلامية واحدة، واختيار حكومة لتمثيل هده الأمة،استنادا إلى التجربة التاريخية للدولة الإسلامية، التي وصلت إلى أوج تقدمها وتفوقها وتمدنها بفضل ذلك، وهذا الهدف سيتحقق بحسب نظرية أم القرى من خلال جملة من المراحل، وهي:

المرحلة الأولى:وتقتضي ضرورة بروز الوعي والاهتمام بهدف إحياء الإسلام(الإسلام الشيعي)باعتبار أنه السبيل الوحيد لحياة الإنسان والجماعة.

المرحلة الثانية: وفيها السعي وبدل الجهود لإقامة الحكومات الإسلامية في الدول المختلفة، من خلال الدور المحوري للشعوب في تشكيل هذه الحكومات، وتوظيف مختلف الوسائل و الطرق سواء كانت انتخابات أم استفتاءات....وفي بعض الأحيان قد تؤدي النهضة وثورة الشعوب والخروج إلى الشوارع إلى هده النتيجة.

المرحلة الثالثة: في الوقت الذي تستطيع فيه الشعوب تحقيق الأهداف سالفة الذكر،ثم تشكيل الحكومات الإسلامية، يجب عليها التوجه بعدها نحو خطوة تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الأمة الإسلامية، وتوحيدها تحت قيادة دولة أم القرى التي تكون إيران مركزها[1].

ثانيا/مبادئ ومميزات السياسة الخارجية الإيرانية

منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حكمت سياستها الخارجية المعقدة والمتشابكة، مجموعة من المبادئ والأسس، والتي بينت فيها دور إيران في خدمة الإسلام ، وخاصة الشيعي منه في العالم كله بصورة مثالية، ويمكن حصرها في :

1-مناداة الخميني بوحدة المسلمين متجاوزا الحدود السياسية القائمة بين الدول الإسلامية، والخلاف السني_الشيعي.

2-مبدأ لا شرقية ولا غربية، والاعتماد على الذات وذلك في إطار الصراع القائم بين منظومة الدول الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي، ودول العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

3-رفض الأحلاف العسكرية التي أنشأتها الدول الكبرى لحماية البلاد الإسلامية.

4-دعم حركات التحرر في العالم الإسلامي، وعلى رأسها حركة تحرير فلسطين[2].

تتميز السياسة الخارجية الإيرانية بوجود ثنائيات عديدة تميزها في التحليل السياسي عن غيرها، إلا أنه يمكن القول أن هذه الثنائيات ليست جامدة في واقع التحركات الإيرانية، بل أن كليهما يخدم الأمر، وتستطيع إيران التوفيق بين هذه الثنائيات التي يرى البعض أنها متعارضة، ومن أهم تلك الثنائيات :

1-ثنائية كون السياسة الخارجية الإيرانية براغماتية أم إيديولوجية:

إن التفكير الإستراتيجي الإيراني ينصب نحو تحقيق نهضة شاملة داخل إيران، والعمل على تصدير الثورة وإعادة مجد الإمبراطورية الفارسية، مستخدمين كل الوسائل والأدوات باحترافية سياسية وعسكرية غير مسبوقة، منطلقين من المحافظة على ثلاث مرتكزات: الحفاظ على الجبهة الداخلية في إيران، واستثمار عناصر القوة الجيوبوليتيكية والجيو إستراتيجية، وسيادة القومية الفارسية على غيرها من القوميات في الشرق الأوسط.

---

[1] عادل عبد الله علي،**محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي**(دبي:دار مدارك للنشر،ط2،2012)،ص ص.230-231.

[2] علي محافظة،**إيران بين القومية الفارسية و الثورة الإسلامية**(بيروت:المؤسسة العربية للنشر و التوزيع،2013)،ص.163.

لا يمكننا إنكار تدخل العامل الإيديولوجي والمصلحة الوطنية كثنائية تتداخل وتتصارع فيما بينها فيما يخص صانع القرار بالنسبة للسياسة الخارجية، مما ينعكس على التفكير الإيراني، فمثلا القادة الدينيون في إيران يعتقدون أن حق إيران الطبيعي ومصيرها التاريخي هو أن تهيمن على المنطقة، وأن تقود العالم الإسلامي، لأنهم يعتقدون أن لإيران مصلحة مباشرة في كل القضايا الإقليمية، وما هده الرؤية إلا لأنها من منطلق خلفية إيديولوجية معينة ترسخت في ذهنية صانع القرار الإيراني، خاصة وأنه رجل دين مما يجعل قراراته تطغى عليها توجهاته الدينية ذات الطابع الشيعي[1].

2-ثنائية الهوية وكونها فارسية أم إسلامية:

يقول "غراهام لاندgragam land "من معهد "راند rand"في دراسته حول الصورة الذاتية التي ترسمها إيران لنفسها، أنها تأتي نتيجة انعكاسات لتصور الإيراني حيث تختلط صور التوسع و الهيمنة العسكرية والثقافية للإمبراطورية الفارسية مع صور الاحتلال و الهيمنة الغربية على إيران من قبل الإغريق والعرب والأتراك والأفغان والروس. و يولد مثل هذا التشابك وفق تحليل "فولر" مركب نقص يتحول إلى رؤية ومقاربة معقدة لدور إيران السياسي تجاه جيرانها والعالم. تخدم هذه الرؤية المستندة على الذاكرة التاريخية، الإرث التاريخي للتشيع الإيراني في كل ما يحمل من مشاعر الألم و الظلم[2].

رغم ذلك فالإيرانيون متأثرون بحضارتهم الفارسية وإسهامهم في الحضارة الإسلامية في الوقت نفسه، وهذه الثنائية انعكست في تحركات إيران الخارجية من حيث التأكيد على الهوية الفارسية في إطارها الإسلامي بعد الثورة الإيرانية مع الاعتزاز بالذات والاستقلالية، والتأكيد على ثقافة المقاومة التي تحكم تحركات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لذلك يرى الإيرانيون أنفسهم كونهم خليطا من الهوية الفارسية التاريخية والهوية الإسلامية الثورية. من حيث الفكر بالانتماء للحضارة الفارسية ذات الإسهامات الحضارية مند قبل الإسلام، والتأكيد على اللغة والثقافة الفارسية والمسميات الفارسية والتعامل مع الآخرين في تحركاتهم الخارجية، وخاصة الحضارة الغربية كونهم حضارة لها ألاف السنين، ويرفضون نظرة التعالي من تلك الدول ويسعون دائما لتحقيق الاستقلال بالذات، وذلك بجانب التأكيد على الانتماء الحضاري الإسلامي الشيعي بل ومحاولة نشره، واعتبار ذلك أحد أولويات السياسة الخارجية الإيرانية[3].

3-المؤسسات ذات الصلة بصنع القرار الخارجي مابين دستورية والثورية:

هناك مصادر رسمية لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، والتي تتركز في المرشد الأعلى أو القائد، مجلس الشورى والمؤسسة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية و مجلس الوزراء، و مجلس الأمن الوطني، و وزارة الخارجية.

أعطى دستور عام 1997 أهمية كبيرة للمرشد ودوره في السياسة الخارجية، و قد جاء هذا في المادة57 منه، والتي منحت له الدور المتميز في عملية صنع القرار.

---

[1] دلال بحري،كريمة عباسي،"التفكير الإستراتيجي الإيراني بين المصلحة الوطنية والأيديولوجيا"،**المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**،العدد.11(جويلية2017)،ص ص.59-72.

[2] عصام نايل المجالي،**تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**(عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،2011)،ص.92.

[3] سماح عبد الصبور عبد الحي،**القوة الذكية في السياسة الخارجية_دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان2005-2013**(مصر:دار البشير للثقافة و العلوم،2014)،ص.92.

وعلى هذا الأساس حاول بعض الكتاب أن يقيموا خطا للتشابه بين دور المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني، ووضع رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي، أما بالنسبة لدور وزارة الخارجية، فإنها في إدارتها للمسائل الجزئية أو الكلية الحاسمة يكون لها جانب تخطيطي وإعدادي، لأن اتخاذ القرارات في إيران في معظمها بات ضرورة ضمن التنفيذ، وذلك في حالات معينة منها عدم القدرة على مراجعة المخططين ومتخذي السياسات، ويمكنها أيضا على المستوى العملي أن تتخذ كثيرا من القرارات الفورية والضرورية، مع القيام بزيارات للخارج مع مراعاة الخط العام لسياسة إيران الخارجية[1].

4-ثنائية محافظ أم إصلاحي:

وتلك ثنائية ميزت النظام السياسي الإيراني، فهي ترتبط بتوجهات المؤسسة الرئاسية في إيران، حيث يسود فيها تياران في النظام السياسي الإيراني، هما : تيار المحافظين، وتيار الإصلاحيين. إذ يسعى المحافظون إلى إعادة الاعتبار لمبادئ الإمام الخميني والتركيز على الأبعاد العقائدية بجانب المصلحية، في حين يسعى الإصلاحيين إلى إدخال تعديلات على النظام لمواكبة موجات الديمقراطية والمشاركة الشعبية، والتقليل من سلطات المؤسسات الثورية لحساب المؤسسات الدستورية.

اعتبرت تلك الثنائيات أهم ما يميز السياسة الخارجية الإيرانية،وانعكست على مبادئها وتوجهاتها وأهدافها، مع التأكيد على أنها ليست ثنائيات جامدة وليست فيها حدود فاصلة في ظل وجود أهداف معينة للتحركات الإيرانية، والتي تتأثر بغلبة أحد تلك الثنائيات على غيرها في ظل اختلاف المواقف والسياق[2].

المحور الثاني:السياسة الخارجية في المنطقة العربية (الوسائل،الآليات،الأهداف)

تتسم السياسة الإيرانية بالإثارة والمراوغة وتوزيع الأدوار اللعب على عامل الزمن، فضلا عن التداخل فيها بين الديني والقومي، والثوري بالبراغماتي، وقد انعكست هده السمات على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية، متأثرة بالعوامل والمرتكزات التي اعتمدتها كأساس لتحركاتها، والتي تتمثل في:

1-تفضيل طهران للوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2-العمل على تصدير الثورة الدينية إلى الدول المجاورة

3-رغبة إيران في حماية الأنظمة الشيعية المجاورة لها بصورة مباشرة، وتنصيب وكلاء ومندوبين لها[3].

أولا/السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج

يعد الخليج العربي من أهم دوائر المجال الحيوي المباشر لإيران وذلك لتمتعه بأبعاد إستراتيجية متعددة(جغرافيا، أمنيا،اقتصاديا) ، فلو دققنا في المقياس الإستراتيجي و الأمني العالمي، سواء من ناحية مركز الأرض أو من ناحية هامشها أو كليهما، لن نجد نقطة في العالم تتمتع بمزايا مماثلة كمنطقة الخليج، زيادة على ذلك فإن المنطقة بالنسبة للجيوبوليتيك الإيراني تعد

---

[1] أحمد نوري النعيمي،**السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**(عمان:دار الجنان للنشر و التوزيع،2012)،ص ص.229-230.

[2] عبد الصابور عبد الحي،**مرجع سابق**،ص ص.93-94.

[3] فؤاد كيمن، **توجهات تركيا و إيران في الشرق الأوسط-سياسات و مصالح**(أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2014)،ص.22.

دائرة التماس الأول والمدخل إلى البعد الإقليمي لاسيما باتجاه الوطن العربي. في الوقت نفسه،فإن الخليج حيوي بالنسبة لوجودها القومي والاقتصادي والثقافي، لأنه لولا موقعها المطل على الخليج لكانت بلدا مغلقا، لأن بحر قزوين بحرا مغلق[1] .

ارتبطت سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي على كافة الأصعدة، بعدة محددات، منها ما يستند إلى الرؤية العقائدية لصناع السياسة والقائمين على تنفيذها، ومكانة العقيدة في أسس المشروع الإيراني كمشروع إسلامي، وأيضا الرؤية والأهداف الثورية لذلك المشروع الذي يقع الخليج في إطاره، كما حدد تلك السياسة مفهوم النظام الإيراني لدور إيران القومي والعالمي، ومقومات هذا الدور، وإستراتيجية تفعيله، وأيضا موقع الخليج في تلك الإستراتيجية[2].

إن للشيعة حضور واسع في المناطق الساحلية للخليج، ففي الكويت يشكلون ما بين 20 إلى 30% من السكان، وهم متحالفون مع الأسرة الحاكمة منذ مدة طويلة، وذلك بسبب ثراء عدد كبير منهم. وفي البحرين يشكل الشيعة نحو 70 من السكان، ويتسم وضعهم بحساسية أشد بكثير على الصعيد السياسي، ويوجد في المملكة العربية السعودية ما يقارب المليوني شيعي، يعيش أغلبهم في المحافظة الشرقية،تحديدا في محيط واحتي الإحساء والقطيف[3]. وفي الإمارات بحسب تقدير تقرير الحرية الدينية في العالم ، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2006، فنسبة الشيعة فيها بلغت حوالي 15% من إجمالي عدد سكانها البالغ 5،4 مليون نسمة، ويشكل غير المواطنين منهم نحو 85%. في حين أن مصادر أخرى تقول أن نسبة الشيعة في الإمارات العربية لا تتعدى 10%، يتمركزون في إمارة دبي و الشارقة وأبوظبي، ولهم وجود محدود في بقية الإمارات الأخرى[4].

تتهم مماليك الخليج إيران بممارسة الطائفية ودعمها في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك لإثارة عدم الاستقرار في المجتمعات الخليجية، إذ تعد أنظمة الحكم الخليجية تنامي مطالب الطائفة الشيعية في بلدانهم بالمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية مصدر قلق لها، وفي الوقت نفسه تؤدي دور الموجه لصانع القرار السياسي الخارجي[5].هذه المطالب بلغت ذروتها سنة 2011 أثناء موجة الربيع العربي، وكان أخطرها في البحرين، والتي وصلت حد المطالبة بإسقاط النظام القائم، ما أدى إلى إعلان الحكومة البحرينية تطبيق قانون الأحكام العرفية، واستقدام قوات درع الجزيرة لمساندة النظام البحريني، كما شهدت المملكة السعودية مظاهرات في المنطقة الشرقية طالبت بمزيد من الحريات ووضع دستور، فضلا عن إجراء إصلاحات جديدة، وكان دخول إيران المؤيد للمظاهرات في كل من الكويت والسعودية عاملا مؤثرا، فقد رأت المملكة أن هناك بعدا مذهبيا لهذه المعارضة، وعبرت الكويت عن ذلك، وأقدمت على طرد دبلوماسيين إيرانيين اتهمتهم بالتجسس، كما أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم الاستثنائي في الرياض بتاريخ 17 أفريل 2011، على أن إيران تدخلت في الشأن الداخلي البحريني بدعمها لقوى المعارضة ذات التوجه الشيعي،واستنكروا الاتهامات التي تضمنها البيان الصادر عن لجنة الأمن القومي و الشئون

---

[1] إسراء شريف الكعود،"السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي أفاق مستقبلية"،**مجلة كلية التربية للبنات**،المجلد.26(2015)،ص ص.32-49.

[2] نجلاء مكاوي و آخرون،**الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**(بيروت:مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث،2015)،ص.82.

[3] توبي ماثيسن،ترجمة.أمين الأيوبي،**الخليج الطائفي و الربيع العربي الذي لم يحدث**(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث و النشر،2014)،ص.27.

[4] سركيس أبو زيد،**إيران و المشرق العربي–مواجهة أم تعاون؟**(بيروت:مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،2010)،ص.189.

[5] فايق حسين الشحيري،"المملكة العربية السعودية بين إشكالية النظام التقليدي و دعم التغيير الشعبي"،**مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**،العدد.17،المجلد.1(2003)،ص ص.370-383.

الخارجية بمجلس الشورى الإيراني، والذي جاء فيه أن المملكة العربية السعودية تلعب بالنار من خلال إرسالها قوات درع الجزيرة إلى البحرين[1].

تحاول إيران البروز على شكل قوة إقليمية في منطقة الخليج عن طريق تصدير ثورتها الإسلامية من خلال العداء الموجه إلى النظم الملكية في الخليج وسعيها الحثيث للإطاحة بها، فضلا عن أن الدول الإسلامية بالنسبة إليها ينبغي أن تخضع إلى سيادة إسلامية كما ينبغي أن تخضع لها جل البقاع المقدسة، وذلك من خلال ما يثيره الحجاج الإيرانيون كل سنة في موسم الحج. لكن الإشكال القائم حول إيران هو رفضها التخلي عن الجزر الإماراتية التي احتلتها، وكدا ادعاءاتها حول البحرين من خلال دعوتها إما إلى الوحدة الإسلامية من جهة، أو الإصرار على تسمية الخليج بالفارسي من جهة أخرى. ولعل هذا الصراع الإقليمي بين إيران ودول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية يتمحور أصلا وأساسا حول طبيعة الصراع المذهبي السني-الشيعي الذي لم يحسم فقهيا لكي يأخذ منعرجا سياسيا ومن ثم يتحول إلى فضاء جيو-سياسي متكامل من خلال تزعم قيادة المنطقة[2].

من هذا المنطق، ترفض إيران الاتفاقات والترتيبات الأمنية التي تعقد بين دول الخليج العربي ودول من خارجه، إذ تعتبر الوجود الخارجي وتدخله في المنطقة بمثابة التهديد الرئيس للأمن في المنطقة، فالمفهوم الإيراني لأمن الخليج يقوم على اعتبار أن الأمن في الخليج يكون على عاتق مسئولية دوله، أخذت الاتحاد الأوروبي نموذجا في هذا الخصوص، كما أن المفهوم الإيراني يربط أمن الخليج مع أمن دول وسط أسيا، حيث تعتبر نفسها الرابط والموازن بين طرفي الأمن في الخليج العربي ووسط أسيا[3].

تتمثل الغاية القومية العليا للجمهورية الإسلامية الإيرانية في بسط نفوذها على منطقة الخليج،سياسي واقتصاديا وأمنيا وإيديولوجيا، وذلك انطلاقا من مفهوم عقائدي بأن إيران قوة عسكرية مؤهلة حضاريا لقيادة المنطقة، بحكم ما تملكه من قدرات جيوبوليتيكية وتاريخية، ولا يخفي جل القادة الإيرانيون الرغبة في قيادة دول الخليج الفارسي بحسب ادعاءاتهم التاريخية،واللذين يرون فيه حديقة خلفية للولايات المتحدة، فالإيرانيون يريدون أن يصبح الخليج إقليما مغلقا عن الخارج يعمل على تكوين ترتيبات أمنية محلية، وهي الفكرة الأساسية في مفهوم نظرية الدور في العلاقات الدولية، والذي يركز على إدراك القادة لمكانة الدولة في بيئتها الإقليمية والدولية[4].

ثانيا/السياسة الخارجية تجاه العراق :

مثلت السياسة الإيرانية الخارجية تجاه العراق في مرحلة الاحتلال الأمريكي أنموذجا جيدا لاختبار طبيعة تلك السياسة وتطورها وصولا لتحقيق مصالح إيران الحيوية في هذا البلد. لذا فكان منطقيا أن ترصد إيران تطور الملف العراقي بعيون وموازين

[1] عبد الغني محمد عبد العزيز،خضير إبراهيم سلمان،"أهم متغيرات تطور منظومة الأمن الخليجي للمدة بيم 1981-2012"،**المجلة السياسية و الدولية**،العدد.35-35(2017)،ص ص.127-158.

[2] ميلود عامر حاج،**الأمن القومي العربي و تحدياته المستقبلية**(الرياض:جار جامعة نايف للنشر،2016)،ص.438.

[3] ناصر علي ناصر،**مضيق هرمز و الصراع الأمريكي الإيراني**(بيروت:دار الفارابي،2013)،ص ص.178-179.

[4] هشام بوصوفة،**التنافس السعودي-الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه(جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2018)،ص.111.

مختلفة عما يرصده الآخرون، ليس فقط لميراث الصراع السياسي والإيديولوجي والعسكري الشديد بين البلدين، ولكن أيضا لسببين جوهرين، وهما:

السبب الأول:احتمال حدوث فراغ سياسي في العراق بسبب الاحتلال، وما قد ينجم عنه من مخاطر جيو–إستراتيجية على الأمن القومي الإيراني.

السبب الثاني:أن يتيح الفراغ السياسي المتوقع حدوث إمكانية عودة إيران بقوة إلى العراق وتحقيق أهدافها الجيو–إستراتيجية فيها.

في ضوء ذلك التصور الإستراتيجي الإيراني، نجد أن إيران اتبعت سياسة ملائمة بضوء التطورات الجديدة الناجمة عن احتلال العراق و حدوث متغير جيوبوليتيكي له أثاره الخطيرة وهو وجود القوات الجديدة الأمريكية في أرض الجوار الجغرافي الإيراني، وهذا يعني عملية تطويق جيوبوليتيكي تستدعي سياسات جديدة تتواءم مع الواقع الجديد، ومن هذه السياسات:

1–**سياسة الحياد الناشط(الإيجابي)**:اتبعت إيران هذه السياسة في بداية التحضير الأمريكي للغزو، حيث نجدها واضحة من خلال رفض الحرب.

2– سياسة الانحياز الحرج:اتبعت إيران هذه السياسة، عندما رأت أن مصالحها ستتضرر، وبالتالي أرادت الانفتاح على الولايات المتحدة على الأقل لدرء المخاطر المتوقعة من جانب الولايات المتحدة عليها، وفي الوقت نفسه تتجنب أي مواجهة مع الجانب العراقي، أو إثارة أي خلافات أو مواجهات يمكن أن تفسر بأنها انحياز للجانب الأمريكي.

3–**سياسة مواجهة التداعيات**:اتبعت إيران هذه السياسة بعد أن تأكدت بأن الهدف الأمريكي ليس الإطاحة بالنظام السابق، وإنما يتعدى ذلك ليشمل النظام في إيران وسوريا. إذ تزايد تهديد صقور الإدارة الأمريكية اللذين اعتبروا أن الدور التالي سيكون من نصيب إيران، وأن الولايات المتحدة على استعداد لمساندة ما أسمته نضال الإيرانيين من أجل حريتهم. وقد دافعت هذه التهديدات الأمريكية الإيرانيين إلى بلورة السياسة اللازمة لمواجهة تداعيات ما بعد حرب العراق[1].

ومع أن طهران نجحت في الخروج من الأزمة وتفاعلات الغزو وبداية الاحتلال، دون التورط في استعداء الولايات المتحدة ، فإن موقف طهران كان أقل من الحد الأدنى المطلوب لدى الإدارة الأمريكية، وكان ذلك من أسباب ممارسة واشنطن ضغوطا مختلفة على إيران محاولة استخدام ورقة شيعة العراق، وهي ورقة محسوبة في رصيد الإيرانيين وليس العكس ، فالنفوذ الإيراني لدى شيعة العراق يعني التأثير في الشأن العراقي أكثر من التأثر به، ورغم أن الملف العراقي يعد من قضايا الضغوط الأمريكية على إيران فهو في نفس الوقت وسيلة أو أداة لضغط إيراني مقابل على الولايات المتحدة الأمريكية[2]، إذ دأبت إيران منذ الغزو الأمريكي للعراق في أفريل من عام 2003 بتعزيز حضورها السياسي فيه لدوافع أمنية تتعلق بالأسباب الرئيسة للوجود الأمريكي في العراق، وأخرى تتعلق بالرغبة في تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية مع العراق.

---

[1] عمر كامل حسن،**المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013)،ص ص.267-268.

[2] ممدوح بريك محمد الجازي ، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة** 20032001، (عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014)، ص ص78.76.

وبذلك فرض الغزو الأمريكي للعراق على دول الخليج العربية اختيار أحد الخيارين إما أن تلعب دورا فاعلا في تشكيل العراق الجديد، أو أن تقف مكتوفة الأيدي تاركة إيران تلعب الدور المركزي، لا سيما بعد أن قامت إيران بأمور عديدة لضمان حسم الوضع في العراق لصالحها، لتحقق نوعا من التقارب مع الدول الخليجية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. في محاولة منها (أي إيران) للاعتراف بالحكومة العراقية المؤقتة عام 2003، واستيعابها لعشرات لآلاف من المهجرين العراقيين، والاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي، وتقديم المساعدات المالية كالتسهيلات البنكية والإنمائية[1].

لقد بدا واضحا ارتباط إيران بالعديد من القوى الشيعية التي انخرطت في حرب إبادة طائفية بلغت أوجها عام 2006، ولم يستطع النفوذ الأمريكي كبح الهيمنة الإيرانية على العراق، وذلك لأسباب مذهبية وتاريخية. فالأسباب المذهبية لا تحتاج إلى بيان لأنها واضحة، أما الأسباب التاريخية فتتمثل في استضافة إيران للمعارضة العراقية المسلحة التي أصبحت جزءا أساسيا من مجلس نظام الحكم، والذي شكله الحاكم الأمريكي "بول بريمر Paul Bremer "حيث قامت إيران بتوثيق علاقاتها مع الجماعات العراقية المختلفة، والتي اشتغلت في ملأ الفراغ الذي خلفه سقوط النظام العراقي السابق. ومن بين هذه التنظيمات الشيعية التي أصبحت في الحكم ولها علاقات وثيقة مع إيران "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية " وجناحه العسكري منظمة بدر، التي يبلغ عدد أفرادها 40 ألف مقاتل، كما شجعت إيران مجلس الثورة على الاستيلاء على المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية المختلفة كالشرطة والجيش.

أما بالنسبة إلى الجماعات الشيعية الأخرى المتطرفة والتي أصبحت جزءا من النظام العراقي بعد الغزو الأمريكي فقد وثقت من صلتها مع إيران، وتتمثل في كل من: حزب الدعوة العراقي، وأحزاب خرجت من رحمه، مثل: حزب الدعوة تنظيم العراق، وحزب الدعوة مكتب طهران، وحزب الدعوة مكتب لندن الذي قاده "إبراهيم الجعفري "، وحزب الدعوة الإسلامية مؤتمر الشهيد الصدر، وحزب الدعوة المجلس الفقهي، وحزب الدعوة الشهيد الحسين. حيث أن القاسم المشترك لكل هذه الأحزاب هو ارتباطها الوثيق بإيران وتوظيفها من قبل أجهزة المخابرات الإيرانية بنسبة معينة، من أجل رعاية المصالح الإيرانية داخل العراق، والتي على رأسها احتواء القوى المناهضة لنظام الحكم في طهران، فالتيار الصدري وجناحه العسكري المتمثل في قوات جيش المهدي يشكل أحد القوى السياسية والعسكرية، التي دعمتها إيران، عن طريق قيام الحرس الثوري الإيراني بتدريب أكثر من 20ألف من عناصر قوات الجيش المهدي، والبالغ تعدادها 25 ألف عنصر، إذ تورطت ميليشياته العسكرية عام 2006 في عمليات تصفية مذهبية خاصة في العاصمة بغداد، بدعوى حماية الشيعة ومقدساتهم في العراق بعد تفجير مراقد الأئمة الشيعة في مدينة "سمراء"عام 2006 [2].

وأصبح معروفا لدى المراقبين أن ضباط الحرس الثوري والمخابرات الإيرانية يتولون الإشراف على جميع أنشطة الأحزاب والحركات المذكورة، فمنذ احتلال العراق أدخلت إيران كميات كبيرة من الأسلحة المختلفة بما فيها الأسلحة الثقيلة والصواريخ إلى هذه التشكيلات، كما قامت بفتح معسكرات التدريب لعناصر من هذه الأحزاب لتدريبهم على حرب

[1] محمد سالم الكواز، **العلاقات السعودية الإيرانية 2011.1979 دراسة تاريخية سياسية**، (عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع ، 2013)، ص101.

[2] حمد بن محمد آل رشيد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 20122011)، ص ص79، 80.

العصابات والعمل الإستخباراتي وعمليات الخطف والتصفية التي تستهدف شخصيات بارزة والتي تصل قوائمهم من طهران إلى بغداد[1].

3-السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريا:

بدأت العلاقات السورية الإيرانية منذ استقلال دمشق في 1946، غير أنها لم تبلغ مرحلة الشراكة الإستراتيجية إلا بعد نجاح الثورة الإسلامية، إذ وجد فيها الرئيس السوري السابق حافظ الأسد سندا قويا وإستراتيجيا في دعم وتأييد حق العرب في تحرير أراضيهم المحتلة وعودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وفي دعم وتقوية مشروع الدولة الوطنية السورية الذي يسعى الأسد لانجازه للوصول إلى توازن القوى في الصراع العربي-الإسرائيلي[2].

وفي انطلاق موجة الربيع العربي سنة 2011، والتي مست سوريا، كان الموقف الإيراني مغايرا لما كان عليه تجاه بقية الثورات الأخرى، إذ عدت الثورة السورية على أنها مؤامرة غربية تستهدف محور المقاومة، و يتلخص موقفها في:

1-الثورة في سوريا لا تملك شرعية الثورات العربية الأخرى.

2-دعم نظام بشار الأسد، مع التأكيد على أن ما حدث للقدافي ومبارك وزين العابدين لن يحدث له.

3استخدام النظام الإيراني مصطلحات مشابهة ومماثلة لتلك التي استخدمها أثناء موجة الاحتجاجات التي شهدتها طهران بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009، ومن هذه المصطلحات مصطلح الفتنة.

4-الدعم المالي والدعم العسكري، وهي كلها عوامل ساعدت على بقاء نظام الأسد، و تعزيز التواجد و النفوذ الإيراني في سوريا[3].

رابعا/السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الحركات الإسلامية (حزب الله والحركة الحوثية نموذجا)

لعبت الثورة الإسلامية في إيران دروا في توجيه بعض الحركات في العالم العربي، خصوصا تلك التي تنتمي للمقاومة على شاكلة حزب الله اللبناني،حيث حاولت إيران استغلال تلك الحركات للحصول على إقرار عالمي وعالمي بشرعية دورها في المنطقة باعتبارها لاعبا رئيسا لا يمكن تجاهله أو تجاوزه، ويأتي ذلك متزامنا مع سعي طهران إجهاض المشاريع الغربية والعربية المنافسة لها في المنطقة.

---

[1] السيد أبو داود،**تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**(الرياض:العبيكان للنشر ،2014)،ص ص.158-159.

[2] موسى العزيزي،"العلاقات العربية الإيرانية(السورية نموذجا)"، **في العرب و إيران-مراجعة في التاريخ و السياسة**،تحرير.عزمي بشارة(الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012)،ص.185.

[3] فاطمة الصمادي،"علاقة إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة في ظل الثورات العربية:دراسة لحالة حماس-الجهاد-حزب الله"،**في المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية**،تحرير.بسام الضويحي(عمان:دار عمار للنشر و التوزيع،2013)،ص ص.191-192.

1-حزب الله:يقوم حزب الله بإعادة إنتاج الخطاب الثوري الإيراني فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، بلغة تستعيد أبعاد أيديولوجية ولدت مع الخطاب السياسي للثورة الإيرانية منذ البدايات وترافقت معه إلى اليوم، إذ تحكم العلاقة بين حزب الله وإيران مجموعة من الأبعاد لا يمكن تجاهلها، ومن أبرزها:

- نظرية الحكم: تقوم هده النظرية لدى حزب الله وإيران على نظرية ولاية الفقيه.

- الانسجام السياسي: يأتي من خلال تبني الشعارات المكافحة للاستكبار والداعية إلى الاستقلال، ورفض التبعية، وتقديم الدعم لحركات المقاومة، وترى إيران في حزب الله مثالا حيا لتعاليم الخميني ، لذا تنظر إلى لبنان بكثير من الأهمية، فهو البلد الثاني بعد العراق من حيت تعداد الطائفة الشيعية، وكذلك المثال الأبرز لدور إيران السياسي وتأثيره.

- الدور المحوري لرجال الدين في العمل السياسي:وهو ما لم يكن في القيادات والتشكيلات الحزبية اللبنانية، فقيادات حزب الله معظمهم رجال دين تلقوا علومهم الدينية في الحوزات، وكان لعلاقاتهم برموز الحوزة العلمية في قم تأثير فيهم، كما هو الحال بالنسبة إلى حوزة النجف[1].

إن حزب الله يمثل أحد أهم الأوراق الداعمة لما تسميه إيران محور المقاومة،لذلك تقوم بدعمه معنويا وسياسيا وماليا، من خلال دعم مشاريعه في لبنان خاصة منها الاقتصادية والثقافية، وتطور هذا الدعم بمحاولة نقل التكنولوجيا الإيرانية في مجال الأسلحة ومعدات الاتصال، وخير مثالا لدلك هو امتلاك الحزب شبكة اتصالات بديلة إيرانية تخرج عن سيطرة الحكومة اللبنانية، كما يساهم الحرس الثوري الإيراني في تدريب عناصر قوات حزب الله سواء أكان ذلك داخل معسكرات الحزب في لبنان أو داخل ثكناته و مراكز تدريبه في إيران[2].

2-**الحركة الحوثية في اليمن**:شكلت الأرضية المذهبية (الهادوية) في اليمن محضنا خصبا لأفكار الثورة الإيرانية، فكان التغلغل الإيراني بشدة بعد سقوط العراق،إذ بدلت السفارة الإيرانية في صنعاء جهدا مكثفا لاستقطاب أتباع المذهب الزيدي، ومن أجل ذلك، فتحت إيران معسكرات تدريب للحوثيين في إريتريا، وزودتهم بالسلاح عبر ميناء عصب، حتى تسهل حركتهم من الميناء المذكور إلى ميناء ميدي اليمني، والذي لا يفصله عن بعضهما البعض سوى كيلومترات قليلة.

إن التغلغل الإيراني إلى اليمن يهدف أساسا إلى الوصول لمناطق الأزمات في الشرق الأوسط، خصوصا منطقة الصراع العربي الإسرائيلي،وذلك بغية تأمين وجود إيراني بالقرب من الممرات البحرية، خصوصا البحر الأحمر وباب المندب، وهو ما يوفر ورقة تستخدمها إيران للتعامل مع السيناريوهات المحتملة في علاقاتها الإقليمية، بما يضمن مصالحها.لذا أصبح التدخل في صعدة مطلبا أمنيا إستراتيجيا أكثر منه مذهبي أو طائفي عارض ، يحقق لها الترابط المطلوب بإستراتيجيتها الدفاعية، بحيث تصبح

[1] فاطمة الصمادي،"إيران و المقاومة:تحولات السياسة و المجتمع تقاوم شعارات الثورة و تفرض أولويات جديدو"،**في العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة**(تحرير.عزمي بشارة(الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012)،ص ص.115-119

[2] عبد الصبور عبد الحي،**مرجع سابق**،ص.193.

البصرة و صعدة وكل شواطئ الخليج الشرقية وصولا إلى الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأحمر مسرحا لمعركة تضمن إيران من خلالها مستقبلها في المنطقة[1].

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نصل إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخارجية الإيرانية يشوبها نوع من الغموض و صعوبة الفهم، نظرا لمجموعة من المعطيات لعل أبرزها يكمن في تعدد مراكز صناعة القرار، والتباين بين المؤسسات الدستورية(الرئيس، وزارة الخارجية)، و المؤسسات الثورية(المرشد الأعلى،مؤسسة الحرس الثوري، مجمع تشخيص مصلحة النظام)، و التداخل بين البعد العقائدي الديني، والبعد البراغماتي المصلحي. فهي تسعى لتحقيق ما بين الأهداف السياسية و الأمنية و الاقتصادية من جهة، و مواجهة التهديدات سواء أكانت داخلية أو خارجية، أخذة في الاعتبار مبادئها المنصوص عليها دستوريا، ومصالحها الحيوية و الإستراتيجية، مما يضفي عليها دينامية وحركة مستمرة.

وقد كان للمنطقة العربية، نصيبا وافرا من الاهتمام في السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك مرده إلى عوامل عديدة، تمثل في القرب الجغرافي،الدين الإسلامي المشترك، الاحتكاك الثقافي و الحضاري، وهي كلها عوامل جدبت المفكرون الإستراتيجيون والقادة الإيرانيون إلى إبداء الاهتمام بالمنطقة العربية، ورسم سياسات موجهة لها خصيصا، مستغلين في ذلك الجانب الديني بوجود طوائف شيعية، يعاني العديد منها في بلدانهم من مظاهر اللامساواة والعدالة الاجتماعية والاضطهاد كما هو الحال في المملكة العربية السعودية والعراق سابقا، أو أولئك الباحثون عن لعب دور وطني أكثر انخراطا وتأثيرا في سياسات بلدانهم مثل شيعة لبنان، أو اللذين يسيطرون على مفاصل الحكم ويبحثون عن ضمان استمرار ذلك، كما هو الحال بالنسبة لطائفة العلوية في سوريا، ما سهل على إيران استقطابهم، عبر الدعم المباشر سواء أكان ذلك الدعم مالي أو عسكري أو حتى معنوي، مما حولهم ليكونوا أداة رئيسة للمشروع الإيراني الباحث عن استرجاع أمجاده الإمبراطورية، وذلك بالتوسع والبحث عن مناطق نفوذ في المنطقة العربية والإسلامية جمعاء.

[1] جواد صندل جازع،"الحركة الحوثية في اليمن:دراسة في الجغرافيا السياسية"،**مجلة ديالي للبحوث الإنسانية**،العدد.49(2011)،ص ص.163-215.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/القواميس:

1. عبد الستار، الراوي. **معجم الثورة الإيرانية المصطلحات السياسية(1979–1990)**.عمان:دار عمار للنشر والتوزيع،2017.

ثانيا/الكتب:

1. أحمد، نوري النعيمي.**السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011**.عمان:دار الجنان للنشر و التوزيع،2012.
2. أمل ،حمادة.**الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة**.بيروت:الشبكة العربية للأبحاث و النشر،2008.
3. تاج الدين ،جعفر الطائي.**إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**.دمشق:دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،2013.
4. توبي، ماثيسن،ترجمة.أمين .الأيوبي.**الخليج الطائفي و الربيع العربي الذي لم يحدث**:بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014.
5. راي، تقية، ترجمة.أيهم ،الصباغ،**إيران الخفية**.الرياض:العبيكان للنشر،2010.
6. سارة، شريف.**المشروع الأسود بين إيران و إسرائيل**.القاهرة:كنوز للنشر،2016.
7. سركيس، أبو زيد.**إيران و المشرق العربي–مواجهة أم تعاون؟**.بيروت:مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،2010.
8. سماح ،عبد الصبور عبد الحي.**القوة الذكية في السياسة الخارجية_دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان2005–2013**.مصر:دار البشير للثقافة و العلوم،2014.
9. السيد ،أبو داود.**تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**.الرياض:العبيكان للنشر ،2014.
10. عادل ،عبد الله علي.**محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي**.دبي:دار مدارك للنشر،ط2،2012.
11. عصام ،نايل المجالي.**تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**.عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،2011.
12. علي، محافظة.**إيران بين القومية الفارسية و الثورة الإسلامية**.بيروت:المؤسسة العربية للنشر و التوزيع،.2013.
13. عمر ،كامل حسن.**المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية** :بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013.
14. فاطمة ،الصمادي."إيران و المقاومة:تحولات السياسة و المجتمع تقاوم شعارات الثورة و تفرض أولويات جديدو"،**في العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة**.تحرير.عزمي بشارة.الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012.

15. فاطمة ،الصمادي."علاقة إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة في ظل الثورات العربية:دراسة لحالة حماس-الجهاد-حزب الله"،**في المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية**،تحرير.بسام الضويحي.عمان:دار عمار للنشر و التوزيع،2013.

16. فؤاد، كيمن. **توجهات تركيا و إيران في الشرق الأوسط-سياسات و مصالح**.أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2014.

17. محمد السعيد،عبد المؤمن.**ولاية الفقيه بين النظرية و التطبيق**.القاهرة:زهدى للطباعة ،1991.

18. محمد سالم ،الكواز.**العلاقات السعودية الإيرانية 2011،1979 دراسة تاريخية سياسية**.عمان: دار غبداء للنشر و التوزيع ، 2013.

19. ممدوح، بريك محمد الجازي .**النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة** 20032001 .عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014.

20. موسى ،العزيزي."العلاقات العربية الإيرانية(السورية نموذجا)"، **في العرب و إيران-مراجعة في التاريخ و السياسة**،تحرير.عزمي بشارة.الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012.

21. ميلود ،عامر حاج.**الأمن القومي العربي و تحدياته المستقبلية**.الرياض:جار جامعة نايف للنشر،2016.

22. ناصر ،علي ناصر.**مضيق هرمز و الصراع الأمريكي الإيراني**.بيروت:دار الفارابي،2013.

23. نجلاء ،مكاوي و آخرون.**الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**.بيروت:مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث،2015.

24. نيفين .عبد المنعم مسعد،**صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

25. وليد،عبد الحي. **مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020**.الجزائر:مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف،2008.

ثالثا/المجلات:

1. إسراء، شريف الكعود."السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي أفاق مستقبلية"،**مجلة كلية التربية للبنات**،م.26(2015)،ص ص.32-49.

2. جواد ،صندل جازع. "الحركة الحوثية في اليمن:دراسة في الجغرافيا السياسية"،**مجلة ديالي للبحوث الإنسانية**،ع.49(2011)،ص ص.163-215.

3. دلال، بحري و كريمة، عباسي."التفكير الإستراتيجي الإيراني بين المصلحة الوطنية و الأيديولوجيا"،**المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**،ع.11(جويلية2017)،ص ص.59-72.

4. ستار، جبار علاي."دور المرشد الأعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية"،**المجلة السياسية والدولية**، ع.24(2014)،ص ص.104-149.

5. عبد العني، محمد عبد العزيز و خضير، إبراهيم سلمان."أهم متغيرات تطور منظومة الأمن الخليجي للمدة بيم 1981-2012"،**المجلة السياسية و الدولية**، ع.35-35(2017)،ص ص.127-158.

6. فايق حسين ،الشحيري."المملكة العربية السعودية بين إشكالية النظام التقليدي ودعم التغيير الشعبي"،**مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية**، ع.17،م.1(2003)،ص ص.370-383.

رابع/المذكرات و الرسائل الجامعية:

1. حمد ،بن محمد آل رشيد. **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه .جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 20122011.

2. هشام ،بوصوفة.**التنافس السعودي-الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه.جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2018.